

Distr.: General
18 March 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

جزر فوكلاند (مالفيناس)*

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - لمحة عامة
٣	ثانيا - التطورات الدستورية والسياسية
٥	ثالثا - الميزانية
٥	رابعا - إزالة الألغام
٧	خامسا - الأحوال الاقتصادية
٧	ألف - لمحة عامة
٧	باء - مصائد الأسماك
٨	جيم - السياحة
٨	دال - الزراعة، وملكية الأراضي، والثروة الحيوانية

* ثمة نزاع قائم بين حكومي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) (انظر الوثيقة ST/CS/SER.A/42).



٨	هـ - النقل والاتصالات ومرافق أساسية أخرى
١٠	واو - البيئة
١٠	سادسا - الأحوال الاجتماعية
١٠	ألف - لمحة عامة
١١	باء - الصحة العامة
١١	جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية
١١	دال - التعليم
١٢	سابعا - الاشتراك في المنظمات والترتيبات الدولية
١٣	ثامنا - نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية في المسألة
١٤	تاسعا - وضع الإقليم في المستقبل
١٤	ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٥	باء - موقف حكومة الأرجنتين
١٦	عاشرا - نظر الأمم المتحدة في المسألة
	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
١٦	المستعمرة
١٧	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
١٨	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - لمحة عامة

١ - جزر فوكلاند (مالفيناس) هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تقوم بإدارته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، حيث يتألف الإقليم من جزيرتين كبيرتين، تعرفان بفوكلاند الشرقية وفوكلاند الغربية، ومن نحو ٢٠٠ جزيرة أصغر حجما. ويبلغ مجموع مساحة هذا الإقليم نحو ١٢ ١٧٣ كيلومترا مربعا. وتقع جزر فوكلاند (مالفيناس) في جنوب المحيط الأطلسي، إلى الشمال الشرقي من كيب هورن بنحو ٧٧٠ كيلومترا وإلى الشرق من أمريكا الجنوبية القارية بنحو ٤٨٠ كيلومترا. ومن جزر فوكلاند (مالفيناس) تُدار جزيرة ساوث جورجيا الواقعة على بعد ١ ٣٠٠ كلم تقريبا جنوب شرق مجموعة جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر ساوث ساندويتش الواقعة على بعد ٧٥٠ كيلو مترا تقريبا شرقي جنوب شرق ساوث جورجيا، كإقليم منفصل؛ ويتولى حاكم جزر فوكلاند (مالفيناس) منصب مفوض جزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش بالإضافة إلى منصبه ذلك. وحسب نتائج أحدث تعداد (٢٠٠٦)، يبلغ عدد سكان الإقليم ٢ ٤٧٨ نسمة (ليس من بينهم السكان الغائبون مؤقتا والمدنيون المرتبطون بالعمل مع وزارة الدفاع)، مقابل ٢ ٣٩١ نسمة في عام ٢٠٠١، وذلك هو أكبر عدد من السكان منذ سنة ١٩٣١. وثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

ثانيا - التطورات الدستورية والسياسية

٢ - أقر دستور جديد في عام ٢٠٠٨ ودخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (الصك القانوني ٢٠٠٨ رقم ٢٨٤٦)^(١). وتقول الدولة القائمة بالإدارة إنه بالمقارنة مع دستور عام ١٩٨٥، فإن الدستور الجديد يعزز الديمقراطية المحلية ويوفر قدرا أكبر من الحكم الذاتي الداخلي، وينص على المزيد من الشفافية والمساءلة، على سبيل المثال من خلال إنشاء لجنة الحسابات العامة ومنصب مفوض التظلمات. وعلاوة على ذلك، فإنه يتمشى مع أحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وكما كان عليه الحال في السابق، ينتخب أعضاء المجلس التشريعي رئيسا لما يطلق عليه الآن الجمعية التشريعية، التي تجتمع بانتظام. وهم يعينون مسؤولا تنفيذيا ليرأس جهاز الخدمة المدنية للعمل على تنفيذ السياسة العامة. ويتولى كل عضو بالجمعية التشريعية المسؤولية عن

ملاحظة: استمدت المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه من المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام، بموجب المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة، الدولة القائمة بالإدارة، وكذلك من المعلومات المقدمة من حكومة الأرجنتين، ومن المعلومات المتاحة في المصادر المنشورة.

(١) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

حقيقية معينة ويعمل في تعاون وثيق مع الإدارات ذات الصلة. ولا يضطلع أعضاء الجمعية التشريعية بأية مسؤوليات وزارية. أما مسائل السياسة العامة، فإن الذي ينظر فيها هو المجلس التنفيذي؛ وهو يتألف من ثلاثة أعضاء من الجمعية التشريعية يُنتخبون سنوياً من بين أعضائها، وذلك بالإضافة إلى عضوين معينين بحكم منصبيهما ولا يملكان حق التصويت. كما أن من حق المدعي العام وقائد القوات البريطانية في الجزر حضور جلسات المجلس التنفيذي، ولكن لا يحق لهما التصويت. ويحتفظ الحاكم لنفسه بالمسؤولية عن السياسة الخارجية والدفاع. وبموجب أحكام الدستور الجديد، يجوز للحاكم، بناء على مشورة وبموافقة الجمعية التشريعية، أن يضع القوانين لإقرار السلم والنظام والحكم الرشيد في الإقليم، وتظل للتاج البريطاني السلطة الكاملة لوضع القوانين لإقرار السلم والنظام والحكم الرشيد في الإقليم.

٣ - وأجريت آخر انتخابات عامة لاختيار جميع أعضاء ما كان يسمى المجلس التشريعي، وعددهم ثمانية، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ينتمي خمسة منهم إلى الدوائر الحضرية في الإقليم (ستانلي) وثلاثة إلى الضواحي (أي المقيمين خارج المدينة الوحيدة الموجودة في الإقليم)، لمدة أربع سنوات. وقد تولى الحاكم الحالي، ألن هاكل، منصبه في آب/أغسطس ٢٠٠٦.

٤ - وفيما يتعلق بعملية إصلاح دستور عام ١٩٨٥، الذي رفضته الأرجنتين أصلاً في حينه (انظر A/40/132)، فقد احتجت الحكومة الأرجنتينية في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ على ما اسمته "العمل الانفرادي" الذي قامت به المملكة المتحدة "حيث ادعت أنها اعتمدت 'دستورا' جديدا لجزر مالفيناس"، الأمر الذي "يشكل تجاهلا للقرارات التي اتخذتها 'حسب الأصول' الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار" و"خرقا لروح التفاهم المؤقت في إطار صيغة الحفاظ على السيادة" الذي توصلت إليه الأرجنتين والمملكة المتحدة (انظر A/63/542، المرفق الأول).

٥ - وبالإشارة إلى احتجاج الأرجنتين، رفضت المملكة المتحدة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ القول بأن الأمر الدستوري لجزر فوكلاند لعام ٢٠٠٨ يتعارض، من حيث الممارسة أو الفحوى، مع أي جانب من البيانات المشتركة المتفق عليها بين المملكة المتحدة والأرجنتين، أو يتعارض مع أي من قرارات الجمعية العامة (انظر A/63/589).

٦ - وفي رسالة مؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة (انظر A/63/671، المرفق)، أحالت حكومة الأرجنتين نص نشرة صحفية أصدرتها "بمناسبة حلول آخر ذكرى لاحتلال المملكة المتحدة غير

المشروع لجزر مالدينا. وقد وردت في النشرة جملة أمور، منها أن عملية الإصلاح هي "تعبير جديد عن تجاهل" القرارات السالفة الذكر، و"انتهاك آخر" لروح التفاهات الثنائية المؤقتة المشار إليها أعلاه. ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الأرجنتين، أكدت النشرة الصحفية من جديد، وبنفس العبارات التي وردت في النشرة الصحفية التي أصدرتها في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. بمناسبة الاحتفال بيوم "تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالدينا والقطاع القطبي الجنوبي"، على "رغبة الأرجنتين المستمرة في استئناف عملية المفاوضات الثنائية مع المملكة المتحدة بهدف التوصل إلى حل نهائي للزراع على السيادة ووضع حد لحالة الاستعمار البالية هذه، التي تتنافى مع تطور العالم الحديث".

٧ - وفي رسالة مؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة (A/63/690)، أشار الممثل الدائم إلى رسالة الأرجنتين المؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وتضمنت الرسالة رفض ادعاءات الأرجنتين حيث جاء بها أن مبدأ تقرير المصير هو الأساس الذي يركز عليه موقف المملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالدينا)، وخلصت الرسالة إلى أن "المملكة المتحدة لا تزال تؤمن بوجود الكثير من فرص التعاون الذي يعود بالفائدة على الجانبين في جنوب المحيط الأطلسي في إطار صيغة السيادة. وقد قدمت المملكة المتحدة في السنوات الأخيرة جملة من المقترحات في هذا الصدد، ولا تزال تتطلع إلى إقامة علاقة قوية بناءً مع الأرجنتين وتعزيز التعاون العملي في جنوب المحيط الأطلسي".

ثالثاً - الميزانية

٨ - تبدأ السنة المالية في الإقليم في ١ تموز/يوليه وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن ميزانية الإقليم متوازنة. وفي السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، بلغ التقدير المعتمد الخاص بمجموع الإيرادات ٤٥ مليون جنيه إسترليني، منها ١٧ مليون جنيه إسترليني أتت من مصائد الأسماك، و ٦ ملايين جنيه إسترليني من إيرادات الاستثمار، و ٩,٥ ملايين جنيه إسترليني من الضرائب، و ٥,١ ملايين جنيه إسترليني من الأشغال العامة. وفي أثناء الفترة نفسها، بلغ تقدير النفقات المنقح ٤٤ مليون جنيه إسترليني^(١).

رابعاً - إزالة الألغام

٩ - وفقاً لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام لعام ١٩٩٧، المعروفة باسم اتفاقية أوتاوا، أبرمت حكومتا الأرجنتين والمملكة

المتحدة، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، اتفاقاً مشمولاً بصيغة تتعلق بالسيادة، بخصوص إعداد دراسة جدوى بشأن إزالة الألغام الأرضية الموجودة في جزر فوكلاند (مالفيناس).

١٠ - وكما ذكر في السابق، فقد استكمل الفريق العامل المشترك المنشأ وفقاً لاتفاق عام ٢٠٠١ عمله بإجراء دراسة جدوى بشأن إزالة الألغام في جزر فوكلاند (مالفيناس) في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وبموجب اتفاقية أوتوا، تلتزم الدول الأطراف بإزالة الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملوثة في غضون عشر سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

١١ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فإن ذلك يعني بالنسبة للمملكة المتحدة إزالة الألغام الموجودة في الإقليم بحلول آذار/مارس ٢٠٠٩ أو السعي لتمديد هذه المهلة وفقاً لما تنص عليه الاتفاقية. وتتوخى الخطة الإرشادية لإزالة الألغام الواردة في دراسة الجدوى أن تستغرق الإزالة الكاملة للألغام عشر سنوات. وعلى هذا الأساس، قدمت المملكة المتحدة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨ طلباً بتمديد المهلة لعشر سنوات كموعد نهائي لتنظر فيه الدورة التاسعة لاجتماع الدول الأطراف في اتفاقية أوتوا.

١٢ - ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الأرجنتين، في مذكرة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨ وعُمت رسمياً على جميع الدول الأطراف في الاتفاقية، فقد أعربت الأرجنتين عن رفضها طلب المملكة المتحدة "باعتباره عملاً انفرادياً غير مشروع" على اعتبار أن "جزر مالفيناس، وساوث جورجيا، وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من الإقليم الوطني للأرجنتين، محتل بصفة غير مشروعة".

١٣ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قررت الدورة التاسعة لاجتماع الدول الأطراف في اتفاق أوتوا بتوافق الآراء، منح المملكة المتحدة تمديداً حتى ١ آذار/مارس ٢٠١٩. وخلال ذلك الاجتماع^(٢)، أعلنت المملكة المتحدة عزمها على المضي قدماً في إزالة الألغام من المناطق الملوثة الثلاث في الإقليم، وأن هذا ينطوي على إنشاء سلطة وطنية لإزالة الألغام، تضم ممثلين عن حكومة الإقليم. وأشارت الأرجنتين، من جانبها، في نفس الاجتماع إلى عزمها تقديم طلب التمديد بموجب المادة ٥ بالنسبة للمناطق الملوثة في جزر فوكلاند (مالفيناس) ويتوقع أن تقوم بذلك في وقت لاحق من عام ٢٠٠٩.

(٢) انظر countries/UK-/www.apminebanconvention.org/fileadmin/pdf/mbc/clearing-mined-areas/art5_extensions

.Ext-Decision-28Nov2008.pdf

خامسا - الأحوال الاقتصادية

ألف - ملحة عامة

١٤ - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يقدر الناتج المحلي الإجمالي للجزر بنحو ٧٥ مليون جنيه إسترليني سنويا. وتشير الزيادة في إيرادات ضريبة الشركات إلى نمو القطاع الخاص. ولا تزال صناعة صيد الأسماك تمثل أهم قطاع في الاقتصاد؛ كما شهد قطاع السياحة نموا سريعا. ويهدف الإقليم، على ما ذكر، إلى ضمان وجود اقتصاد متنوع ومستدام للمستقبل. وتتاح أحدث خطة للجزر (٢٠٠٨-٢٠١٢) على شبكة الإنترنت. وتتضمن الخطة رؤية لتحسين الإدارة المالية، ونوعية الحياة، والاتصالات مع كفاءة اقتصاد مستدام^(٣).

١٥ - وبينت نتائج آخر تعداد سكاني، أجري في ٢٠٠٦، أن ساكن جزر فوكلاند (مالفيناس) العادي يعيش في المدينة، ويعمل من ٤٠ إلى ٤٩ ساعة أسبوعيا في المتوسط ويتراوح أجره بين ١٦ ٨٠٠ و ١٧ ٦٠٠ جنيه إسترليني سنويا^(١).

باء - مصائد الأسماك

١٦ - يمثل سمك الحَبَّار، بنوعيه الطويل الزعانف والقصير الزعانف، كما أفادت في السابق الدولة القائمة بالإدارة، الدعامة الأساسية لاقتصاد الإقليم. وعلاوة على هذين النوعين، يجري صيد عدد من الأنواع الزعنفية، منها سمك الأبيض الزرقاوي الجنوبي وسمك النازلي وسمك الغرناد النيوزيلندي. وإدارة مصائد الأسماك هي المسؤولة عن تسيير قطاع صيد الأسماك. وعقب سن مرسوم مصائد الأسماك (الحفظ والإدارة) في عام ٢٠٠٥، بدأ الإقليم في تنفيذ نظام جديد لإصدار التراخيص. ويتوفر المزيد من المعلومات عن هذا الموضوع في ورقتي العمل لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ اللتين أعدتهما الأمانة العامة (انظر الوثيقتين A/AC.109/2007/13 و A/AC.109/2008/13. ووفقا للمعلومات المقدمة، تواصل الأرجنتين فرض جزاءات على هذا النظام في عام ٢٠٠٨، بما في ذلك من خلال التشريعات المحلية فيما يتعلق بالسفن التي لا تحمل تراخيص صادرة عن السلطات الأرجنتينية^(٤).

(٣) انظر <http://www.fco.gov.uk>.

(٤) Mercopress, 29 May 2008; www.clarin.com/diario/2008/05/29/elpais/p-01201.htm.

جيم - السياحة

١٧ - السياحة هي ثاني أكبر مساهم في اقتصاد الإقليم، وتقدر حصيلتها بنحو ٥ ملايين جنيه إسترليني سنوياً^(٥). وسُجل توسع هام في قطاع السياحة بجزر فوكلاند (مالفيناس) في السنوات الأخيرة، حيث بلغ معدل الزيادة في وصول الزائرين نسبة ٢١ في المائة بين موسمي ٢٠٠٠/٢٠٠١ و ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، قدم حوالي ٦٢ ٠٠٠ سائح معظمهم بسفن الرحلات للجزر في موسم ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ويتوقع مجلس السياحة أن تتجاوز الأعداد السنوية للسياح ١٠٠ ٠٠٠ سائح في السنوات القليلة المقبلة في حال استمرار هذا النمو القوي.

دال - الزراعة، وملكية الأراضي، والثروة الحيوانية

١٨ - وفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، كان أهم تغيير في الزراعة في السنوات الأخيرة هو نمو صناعة اللحوم ومواءمة الزراعة لإنتاج أغنام مزدوجة الغرض تزيد العائد من اللحوم والأصواف كليهما إلى أقصى حد. وتم تصدير مليون كيلوغرام من الصوف من الجزر في عام ٢٠٠٧ وتجهيز ٣١ ٠٠٠ من الأغنام والحملان في جزر ساندي باي لأغراض التصدير في عام ٢٠٠٨. وللإقليم خطة عشرية جارية لدعم الزراعة، بالرغم من أن الإنفاق بموجب الخطة قد انخفض سنوياً منذ عام ٢٠٠٤ لأن المزارعين يستثمرون المزيد من أموالهم الخاصة في وحداتهم الإنتاجية. وترد برامج المراعي وتحسين الجينات في صلب استراتيجية الحكومة. وقد انخفضت مساحة المزارع لأن طرق الزراعة أصبحت مهيأة بكثافة أكبر لتلبية احتياجات أسواق التصدير. وانصرف بعض ملاك الأراضي عن تربية الماشية إما كلياً أو جزئياً عندما تمكنوا من تحقيق دخل من مصادر أخرى، بينما استلم بعض ساكني الجزر الشباب مزارعهم الأسرية أو اشتروا أملاكاً جديدة.

هاء - النقل والاتصالات ومرافق أساسية أخرى

١٩ - يشارف الإقليم، وفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة وتقارير إعلامية، نهاية برنامج واسع النطاق لبناء الطرق، بتخصيص اعتماد قدره ٤٥٠ ٠٠٠ جنيه إسترليني من ميزانية عام ٢٠٠٨ لبناء طرق للضواحي، ينطوي على بناء شبكة طرق لربط المستوطنات والمزارع البعيدة. وإضافة إلى ذلك، ثمة خطط للنقل الساحلي لتقديم خدمات للمجتمع المحلي خارج مدينة استانلي، للإمداد بالوقود وإمداد المتاجر في المستوطنات الواقعة في الجزر الشرقية والغربية والبعيدة، فضلاً عن خدمة نقل منتظمة بالعبارات بين الجزيرتين الرئيسيتين، لنقل

(٥) انظر <http://www.visitorfalklands.com/images/stories/Downloads/0809VisitorguideENGLISH>

المسافرين وشحن البضائع، وهذه قد تحسنت مؤخرا باقتناء باخرة جديدة وبناء محطات مخصصة الأغراض في أماكن مثلى.

٢٠ - وفي عام ٢٠٠٨، واصلت شركة الخطوط الجوية الشيلية، "لانشيلي"، القيام برحلات أسبوعية منتظمة بين بونتا أريناس، في شيلي، وجزر فوكلاند (مالفيناس)، شملت التوقف مرتين شهريا في ريو غاليجوس، في البر الرئيسي الأرجنتيني وفقا لأحكام البيان المشترك بين الأرجنتين والمملكة المتحدة المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا للمعلومات المقدمة من الأرجنتين، أُجيز القيام برحلات جوية خاصة عملا باتفاق تبادل المذكرات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١، كما أُجيز القيام بعدد ٢١ رحلة للإجلاء الطبي من جزر فوكلاند (مالفيناس) إلى البر الرئيسي في الأرجنتين وشيلي. وكما ذكر سابقا، لم يصرح منذ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بأي رحلات غير منتظمة بين بلدان ثالثة وجزر فوكلاند (مالفيناس) تقوم بها أي شركة تحت علم بلد ثالث. ولم يتم التوصل إلى أي اتفاق بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن مقترح الأرجنتين المقدم في عام ٢٠٠٣ الرامي إلى إقامة رحلات جوية منتظمة ومباشرة بين البر الرئيسي الأرجنتيني وجزر فوكلاند (مالفيناس) تُسند إلى شركة طيران أرجنتينية.

٢١ - وقد تحسنت الاتصالات، سواء داخليا أو مع العالم الخارجي، على مدى السنوات العديدة الماضية. فوفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن ثمة ما يزيد عن ١ ٠٠٠ حاسوب في الجزر وأنه في عام ٢٠٠٨ تم توصيل ٨٥٧ حاسوبا بخدمة الإنترنت عريضة النطاق، بينما يوصل ٢٤٨ حاسوبا بالإنترنت عبر الاتصال الهاتفي. وهناك أيضا ٣ ٠٤٤ هاتفا محمولا و ١ ٩٩٤ خطا هاتفيا ثابتا.

٢٢ - وبدأ تشغيل أول مزرعة كبيرة لاستغلال طاقة الرياح عام ٢٠٠٧ حيث ظلت توفر ٢٥ في المائة من احتياجات الحواضر من الكهرباء وفق ما ذكر سابقا. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، كان ما يزيد عن ٣ ٦٣١ ٠٠٠ وحدة كهربائية تُؤلد عن طريق العنفات. وقد حُطط لمضاعفة سعة مزارع استغلال طاقة الرياح بحلول ٢٠١٠ بحيث يُتوقع أن يوفر استغلال الرياح ٤٠ في المائة من احتياجات حواضر الإقليم من الكهرباء نتيجة لذلك. وعلى نطاق أقل، توفر العنفات العاملة بالرياح الطاقة إلى المزارع المتزلية والمستوطنات الصغيرة في مختلف أرجاء الجزر. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن شركة تنمية جزر فوكلاند تعرض تقديم منحة للمزارعين تغطي ٥٠ في المائة من تكاليف العنفات الريحية.

٢٣ - ويوجد في ورقات العمل السابقة التي أعدها الأمانة العامة مزيد من المعلومات عن ترتيبات النقل والاتصالات ومرافق أساسية أخرى.

واو - البيئة

٢٤ - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تعمل جزر فوكلاند (مالفيناس) على أعمال عدد من المعاهدات المتعلقة بالبيئة، كما ذكر سابقا. ووفقا للمعلومات المقدمة من الأرجنتين، فقد رفضت جمهورية الأرجنتين من جهتها، التطبيق الإقليمي الذي نفذته المملكة المتحدة لاتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، واتفاق الأمم المتحدة الإطاري بشأن حفظ طائري القطرس والنوء، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، واتفاقية رامسار المتعلقة بالأراضي الرطبة، على أساس أن جزر فوكلاند (مالفيناس) وساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها تشكل جزءا لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين. ويوجد في ورقة العمل السابقة (A/AC.109/2008/13) التي أعدتها الأمانة العامة مزيد من المعلومات بشأن هذا الموضوع.

سادسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - لحة عامة

٢٥ - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يراعي الإقليم المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد وسعت الدولة القائمة بالإدارة نطاق العمل بأحكام الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لتشمل جزر فوكلاند (مالفيناس). وعلاوة على ذلك، وسعت المملكة المتحدة نطاق العمل بالعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليشملا الإقليم، وهي تحترم إجراءات تقديم تقارير منتظمة بمقتضى هذين الصكين. وليس هناك أي تمييز على أساس الجنس في تنفيذ المادتين ٢ و ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتطبق المملكة المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما يشمل بروتوكولها الاختياري، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، في جزر فوكلاند (مالفيناس).

٢٦ - وكما ذكر سابقا، ترفض الأرجنتين باستمرار التطبيق الإقليمي الذي قامت به المملكة المتحدة لهذه الصكوك المتنوعة فضلا عن تسمية الإقليم بأنه من أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة كما ترفض أي تسمية مشابهة أخرى. ويوجد في ورقات العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة مزيد من المعلومات بشأن هذا الموضوع.

باء - الصحة العامة

٢٧ - تعد الحالة الصحية العامة في جزر فوكلاند (مالفيناس) طيبة. فوفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يقدم العلاج الطبي وعلاج الأسنان والأدوية التي تسلم بوصفات طبية، بالبحر لجميع المقيمين في جزر فوكلاند (مالفيناس) والمملكة المتحدة بموجب اتفاق صحي ينص على المعاملة بالمثل. كما تقدم جميع الخدمات الطبية في مستشفى الملك إدوارد السابع التذكاري في عاصمة الإقليم، الذي يوفر مجموعة كاملة من خدمات الرعاية الأولية للسكان المدنيين، والأفراد العسكريين المتمركزين في المدينة، وطواقم أساطيل الصيد الأجنبية العاملة في محيط الجزر. وبالإضافة إلى ذلك، توجد خدمة طبية زائرة تدعم المستوطنات الزراعية البعيدة. وتتوافر بالمستشفى المرافق اللازمة للتعامل مع الحالات الطبية والجراحية الخطيرة. وهو يضم ٢٩ سريراً، منها سرير واحد خاص برعاية الأمهات الحوامل وسريران للرعاية الطبية المركزة. أما الحالات التي تتطلب عناية متخصصة، فتجري معالجتها إلى أن تستقر ثم يجري إجلاؤها إلى المملكة المتحدة، أو شيلي، أو إلى مونتيفيديو في الحالات الطارئة.

جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٢٨ - وفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ينص قانون المعاشات التقاعدية لجزر فوكلاند على إلزام جميع أرباب العمل والموظفين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧ و ٦٤ عاماً بسداد اشتراكات شهرية ثابتة. ويوفر نظام المعاشات التقاعدية الصادر في عام ١٩٩٧ وسيلة اشتراك وطنية محددة، يستطيع من خلالها أرباب العمل، والأفراد العاملون لحسابهم الخاص، وغيرهم من الأفراد في جزر فوكلاند (مالفيناس)، أن يسددوا اشتراكات بموجب اتفاقات بين أرباب العمل والموظفين أو طوعاً خلال فترة حياتهم العملية وأن يحصلوا على معاش عند التقاعد. ولمعالجة حالات المشقة والعجز، هناك نظام معمول به يوفر منح الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية.

دال - التعليم

٢٩ - التعليم في جزر فوكلاند (مالفيناس) مجاني وإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و ١٦ عاماً، حيث يتاح الحصول على التعليم قبل المدرسي (الحضانة) بدءاً من سن الرابعة. ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، توفر الحكومة الموظفين والمعدات واللوازم للتعليم، ولديها مدرسة للتعليم الابتدائي وأخرى للتعليم الثانوي في عاصمة الإقليم، كما تدير مدرستين في المستوطنات. وفي المناطق الريفية، يلتحق صغار الأطفال بمدارس المستوطنات أو يزورهم أحد المعلمين المتنقلين الأربعة لمدة أسبوعين كل ستة

أسابيع. كما تتوافر دروس يومية عن طريق الهاتف في الفترات الفاصلة. أما الطلاب الذين تتجاوز أعمارهم ١٦ عاما ويجتازون الامتحانات، فيجري تمويل دراساتهم في الخارج، وتكون غالبا في المملكة المتحدة.

٣٠ - ووفقا للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، فإنه في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ كان ٣٨٨ تلميذا يتلقون تعليمهم في جزر فوكلاند (مالفيناس)، في حين أن التعليم المستمر لما فوق ١٦ سنة كان يتم توفيره محليا عن طريق وحدة التدريب في دائرة التعليم، وشمل ذلك ٢٠ تلميذا. وفي غضون ذلك، كان ٦٧ طالبا يدرسون في الخارج في الصفوف الدراسية التالية وبمرحلة التعليم العالي^(١). ووفقا للمعلومات المقدمة من الأرجنتين، فقد واصل سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) الالتحاق بنظام التعليم الحكومي الأرجنتيني.

سابعاً - الاشتراك في المنظمات والترتيبات الدولية

٣١ - تشترك حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) في أنشطة الكومنولث، وهي عضو في رابطة أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، اشترك ممثلون عن الحكومة، بصفتهم أعضاء في وفد المملكة المتحدة، في مناقشات بشأن المسائل التي تؤثر على مصالحهم.

٣٢ - وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ينبغي أن تُقدم الدول الساحلية التي أصبحت الاتفاقية نافذة فيها بحلول أيار/مايو ١٩٩٩ أو قبله، المطالبات المتعلقة بالجرف القاري الممتد، إلى لجنة حدود الجرف القاري بحلول أيار/مايو ٢٠٠٩. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، تقوم المملكة المتحدة ببحث تقريرها إلى لجنة حدود الجرف القاري فيما يتعلق بالجرف القاري المحيط بجزر فوكلاند (مالفيناس) وساوث جورجيا، وجزر ساوث ساندويتش، وهي تنظر فيما ينبغي أن تفعله على ضوء موعد أيار/مايو ٢٠٠٩ النهائي. ولم تكتمل بعد الخرائط المتعلقة بذلك التقرير في شكلها النهائي. وفي عام ٢٠٠٧، اقترحت المملكة المتحدة أن تعقد اجتماعا مع الأرجنتين بشأن هذه المسألة. وفي غضون ذلك، ووفقا للمعلومات المقدمة من الأرجنتين، فإنه في الفترة ما بين ١٧ نيسان/أبريل و ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨ أكملت الأرجنتين بحثا علميا في المناطق الواقعة في شمال شرق وجنوب شرق جزر فوكلاند (مالفيناس) جمعت من خلاله بيانات ستُدرج في تقريرها إلى اللجنة بحلول موعد أيار/مايو ٢٠٠٩ النهائي.

ثامنا - نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية في المسألة

٣٣ - في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أصدرت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية إعلانا بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (AG/DEC. 58 (XXXVIII-O/08)، رحبت فيه، ضمن أمور أخرى، بإعادة تأكيد حكومة الأرجنتين عزمها على مواصلة بحث كافة السبل الممكنة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للتراع، وبالنهج البناء الذي تتبعه إزاء سكان الجزر. وأكدت من جديد ضرورة قيام حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة باستئناف التفاوض في أقرب وقت ممكن بشأن التراع على السيادة، من أجل التوصل إلى حل سلمي لهذا الخلاف المديد. وقررت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية مواصلة بحث المسألة في دوراتها اللاحقة لحين التوصل إلى تسوية نهائية.

٣٤ - وبهذه المناسبة، ووفقا للمعلومات المقدمة من الأرجنتين، فقد صرّح وفد الأرجنتين، من جملة أمور، أن "رفض بريطانيا الامتثال للالتزامات الدولية المتصلة بهذا التراع على السيادة" يتجاهل المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة "لا سيما الالتزام بالسعي الدؤوب نحو التسوية السلمية للتراعات الدولية التي جدد البلدان صراحة في بيان مدريد المشترك لعام ١٩٨٩ عزمهما على تحقيقها"، وأن ذلك الرفض يتنافى مع "مسؤولية المملكة المتحدة عن المساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة".

٣٥ - وطرحت المملكة المتحدة موقفها من نظر منظمة الدول الأمريكية في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) في مذكرة شفوية مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة من بعثة المراقبة الدائمة للمملكة المتحدة لدى منظمة الدول الأمريكية إلى رئيس الجمعية العامة للمنظمة. وأشارت المذكرة الشفوية، إلى جملة أمور، منها أن الموقف الذي أعرب عنه الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، السير جون سويرز، في رسالة كتبها ممارسة لحق الرد مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (A/62/469، المرفق) على البيان الذي أدلى به رئيس جمهورية الأرجنتين نيسطور كارلوس كورشنر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ يظل موقف المملكة المتحدة. ولا يساور المملكة المتحدة أي شك بشأن سيادتها على جزر فوكلاند وساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها^(١).

٣٦ - وأصدر رؤساء دول وحكومات البلدان الإيبيرية - الأمريكية المجتمعين في سان سلفادور، في السلفادور، في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بلاغا خاصا بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) أكدوا فيه من جديد: "ضرورة استئناف

حكومتى جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية للمفاوضات في أقرب وقت ممكن بغية إيجاد حل سريع للتراع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جنوب جورجيا وجزر جنوب ساندويتش، والمناطق البحرية المحيطة بها عملاً بقرارات الأمم المتحدة ومنظمة البلدان الأمريكية وتحقيقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك مبدأ السلامة الإقليمية^(٦).

٣٧ - وقد جدد رؤساء الدول الأطراف في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والدول المنتسبة التزامهم، في إعلانهم المشتركين المؤرخين ١ تموز/يوليه و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بدعم الحقوق المشروعة للأرجنتين وأشاروا إلى المصلحة الإقليمية فيما يتعلق بالتراع على السيادة^(٧).

٣٨ - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن المملكة المتحدة ليست عضواً في أي من المنظمات سابقة الذكر ولا هي ممثلة في أي من الاجتماعات سابقة الذكر باستثناء منظمة الدول الأمريكية التي تتمتع فيها المملكة المتحدة بمركز مراقب^(١).

تاسعا - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٣٩ - برسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/63/462، المرفق)، عرض الممثل الدائم للمملكة المتحدة موقف حكومته في إطار ممارسة حق الرد على ملاحظات رئيسة الأرجنتين في خطابها الذي ألقته أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، على النحو التالي:

”تولي الحكومة البريطانية أهمية كبرى لمبدأ تقرير المصير المنصوص عليه في المادة ١-٢ من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهذا المبدأ هو الذي ينبني عليه موقفنا بشأن جزر فوكلاند.

”و جزر فوكلاند ليست جيباً استعمارياً. فالأقاليم البريطانية فيما وراء البحار هي أقاليم بريطانية ما دامت ترغب في أن تبقى بريطانية. وقد اختار شعب جزر فوكلاند الاحتفاظ بصلته ببريطانيا. وأعرب ممثلو جزر فوكلاند المنتخبون ديمقراطياً مرة أخرى عن آرائهم بوضوح عندما زاروا الأمم المتحدة لحضور مناقشات لجنة

(٦) انظر XVIII Cumbre Iberoamericana, www.oei.es/xviiiicumbrecomunicados.htm.

(٧) انظر www.mercosur.int.

الأربعة والعشرين الخاصة هذا العام. فقد طلبوا من اللجنة أن تعترف بأنه يحق لهم، مثل أي شعب آخر، ممارسة حق تقرير المصير. وكرروا تأكيدهم أن شعب جزر فوكلاند لا يرغب في إجراء أي تغيير في وضع الجزر.

”فلا مجال لأية مفاوضات بشأن السيادة على جزر فوكلاند ما لم يعرب سكان الجزر عن رغبتهم، أو حتى يعربوا عن رغبتهم، في ذلك.

”ولا يساور المملكة المتحدة أية شكوك في سيادتها على جزر فوكلاند“.

٤٠ - وفي الرسالة التي وجهها غوردون براون، رئيس وزراء المملكة المتحدة، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، إلى الإقليم بمناسبة العام الجديد، ذكر من جديد بالتزام المملكة المتحدة تجاه سكانه وبحقهم في تقرير المصير، في إطار الذكرى الخامسة والعشرين للتزاع على جزر فوكلاند (مالفيناس)، إذ قال:

”إننا اليوم إذ نرحب بحلول العام الجديد، نرحب أيضا بدستور جديد لجزر كم. وهذا الدستور إنما يكرر التأكيد على التزام المملكة المتحدة بحقكم في تقرير المصير ويعزز الديمقراطية والمساءلة المحليتين. فأرحب بهذا وأدرك أنكم، بمشاركتكم الكاملة في مراجعة الدستور، قد أظهرتم رغبة واضحة في أن تبقوا بريطانيين^(١)“.

باء - موقف حكومة الأرجنتين

٤١ - كما يتضح من المحضر الرسمي لجلسة الجمعية العامة، المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (A/63/PV.5)، فقد أشارت كريستينا فرنانديز دي كيرشنر رئيسة الأرجنتين في خطابها الذي ألقته أمام الجمعية العامة، من جملة ما أشارت، إلى مسألة ”جزر مالفيناس، حيث إنه، على الرغم من القرارات التي اتخذتها هذه الهيئة، وعلى الرغم من جميع التدابير المتخذة هنا لكي توافق المملكة المتحدة، وفقا لما تحدده المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، على التفاوض السلمي بين الأطراف، فإن البلد المذكور يرفض بإصرار أن يناقش مع جمهورية الأرجنتين قضية جزر مالفيناس“. وأعربت الرئيسة عن اعتقادها بأنه ”ينبغي لدولة هي عضو في مجلس الأمن، ومن دول العالم الرئيسية في مجال الدفاع عن الحرية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، أن تقدم دليلا ملموسا على أن الأمر ليس مجرد كلام، ولكن على أنها مقتنعة تمام الاقتناع بضرورة إنهاء هذا العار، عار وجود جيب استعماري في القرن الحادي والعشرين“؛ وذكرت أن ”مالفيناس هي بالنسبة لأهل الأرجنتين سياسة دولة“؛ وطلبت بأن ”يبحث التعاون الذي طالما قدمته هذه الهيئة، المملكة المتحدة مرة أخرى على الموافقة على الامتثال للقانون الدولي وعلى إظهار رغبتها الجديدة في بناء عالم مختلف ومواطنين بوضعية مختلفة“.

٤٢ - ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن موقف حكومة الأرجنتين في الجزء
تاسعا - ألف أدناه.

عاشرا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

٤٣ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) في جلستها السابعة،
المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (انظر A/AC.109/2008/SR.7). وقررت اللجنة الخاصة
في تلك الجلسة الاستجابة إلى طلب الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبيرو
المشاركة في نظر اللجنة في هذا البند.

٤٤ - وفي الجلسة ذاتها، استمعت اللجنة إلى بيانين أدلى بهما السيد ستيفنز والسيدة
روبرتسون، من المجلس التشريعي لجزر فوكلاند (مالفيناس). وكذلك أدلى كل من السيدة
أريغواي والسيد كليفتون ببيان.

٤٥ - وقدم ممثل شيلي، باسم بوليفيا وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا؛ مشروع
القرار A/AC.109/2008/L.8. فأكد مشروع القرار من جديد أن السبيل إلى إنهاء الوضع
الاستعماري الخاص والفريد المتمثل في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) هو التوصل إلى
تسوية سلمية للنزاع على السيادة بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة عن طريق
التفاوض. وطلب إلى الطرفين دعم عملية الحوار والتعاون الحالية من خلال استئناف
المفاوضات بغية التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي وفقا لأحكام قرارات الجمعية
العامة المتعلقة بهذه المسألة.

٤٦ - وفي تلك الجلسة، وحسبما ورد في المحضر الموجز للجلسة، أشار خورخي تايانا وزير
خارجية الأرجنتين إلى الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف لجمهورية الأرجنتين في جزر
مالفيناس وساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، التي احتلتها
المملكة المتحدة بشكل غير قانوني عن طريق عمل من أعمال القوة. ومنذ عام ١٨٣٣،
حافظت حكومة الأرجنتين على موقف قوي وثابت للاحتجاج على الاحتلال غير القانوني
المستمر لجزء من أراضيها الوطنية. وأكد عدم انطباق مبدأ تقرير المصير عليها. فالمسألة
تنطوي على حالة فريدة تتمثل في وضع استعماري من دون وجود سكان مستعمرين. وترى
الأرجنتين أن القبول بأن يمنح مجرد تقادم العهد دولة تحتل أقاليم أجنبية، أو رعايا تلك الدولة
المنقولين إلى تلك الأقاليم، حقوقا خلافا لرغبات السكان المحليين، هو أمر من شأنه أن يرسى

سابقة خطيرة. وأشار إلى أن حكومة الأرجنتين ما تزال على اقتناع بأن المفاوضات بين الطرفين هي السبيل الوحيد لإنهاء النزاع وأنها ملتزمة باحترام طريقة حياة سكان الجزر، كما ينص دستورها وكما تطلب الأمم المتحدة من الطرفين.

٤٧ - وأضاف أنه على الرغم من أن الأرجنتين لا يساورها أية شكوك في سيادتها على جزر مالفيناس وساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، فإنها ما تزال على استعداد للتفاوض والتعاون مع المملكة المتحدة بشأن الجوانب العملية التي يرتبها الأمر الواقع في جنوب المحيط الأطلسي، في إطار ما يجب من الضمانات القانونية. وأن المملكة المتحدة، من ناحية ثانية، تواصل رفضها إجراء المفاوضات، وهو سلوك ترى الأرجنتين أنه غير مقبول من أي عضو مسؤول في المنظمة، فضلا عن دولة هي عضو دائم في مجلس الأمن. وذكر أن جوهر موقفَي الطرفين من هذه المسألة بات معروفا لدى الجميع. وأن الحل يجب أن يبدأ بالمفاوضات. وبالفعل فقد أثبتت المفاوضات التي أجريت عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) أنه يمكن للجهود الجادة والفورية التي يبذلها الطرفان أن تؤدي إلى حل. ولهذا السبب، ترى الأرجنتين أن المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام هي الخيار الوحيد المتاح لإقناع الطرفين بالجلوس إلى طاولة المفاوضات.

٤٨ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى بيان أيضا ممثلو كل من الاتحاد الروسي، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبوليفيا، وبيرو، وتونس، والجمهورية العربية السورية، وسيراليون، والصين، وغرينادا، وغواتيمالا، وفترويل (جمهورية البوليفارية)، وكوبا.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٤٩ - في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أثناء مناقشة مسائل إنهاء الاستعمار في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، أشارت عدة وفود إلى مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس). وتحدث ممثل المكسيك باسم مجموعة ريو، فكرر التأكيد على الحاجة إلى أن تستأنف حكومتنا جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي وعادل ونهائي للنزاع على السيادة وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة واللجنة الخاصة ومنظمة الدول الأمريكية، ووفقا لمبدأ السلامة الإقليمية. وتحدث ممثل البرازيل باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور)، والدول المنتسبة إليها، فكرر التأكيد على دعم ميركوسور للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في السيادة على الإقليم وحث

الطرفين على احترام إرادة المجتمع الدولي، كما تتجلى في القرارات المتعلقة بهذه المسألة، وعلى استئناف المفاوضات بغية حل نزاعهما (انظر A/C.4/63/SR.2).

٥٠ - وفي إطار ممارسة حق الرد، قال ممثل المملكة المتحدة إن موقف المملكة المتحدة من هذه المسألة بات معروفا تماما، وأعاد الممثل الدائم للمملكة المتحدة تأكيد موقفه في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (A/63/462، المرفق). ولا يساور المملكة المتحدة أية شكوك في سيادتها على جزر فوكلاند (مالفيناس). فلا مجال لأية مفاوضات بشأن السيادة على الإقليم ما لم يعرب سكان الجزر عن رغبتهم، أو حتى يعربوا عن رغبتهم، في ذلك.

٥١ - وقال ممثل الأرجنتين إن "جزر مالفيناس وساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها هي جزء لا يتجزأ من أراضي الأرجنتين وتحتلها المملكة المتحدة بشكل غير مشروع". وأشار إلى أن العديد من قرارات الجمعية العامة قد أقرّ بوجود نزاع على السيادة يشار إليه "بمسألة جزر مالفيناس"، فحث الطرفين على استئناف المفاوضات صوب التوصل إلى حل سلمي ودائم.

جيم - الإجراءات الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٢ - قررت الجمعية العامة، في إطار القرار ٣١٦/٥٨، إبقاء البند المعنون "مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)" على جدول الأعمال للنظر فيه لدى قيام دولة من الدول الأعضاء بتقديم إخطار. وحتى تاريخ صدور هذا التقرير، لم يرد أي إخطار بذلك من أي من الدول الأعضاء إلى الجمعية العامة.